اليمن والإرهاب.. مواجهة مزدوجة وتفرد في النهج

■ القاضي/ حمود الهتار

■ العلامة/ الحبيب الجفري

■ الشيخ/ يحيى النجار

متابعة/معين النجري - عبدالوهاب مزارعة

□ لم يكن العالم في أي وقت من الأوقات في منأى من الإرهاب أو في مأمن من أفعاله التدميرية التي كانت تظهر هنا وهناك، ومع ذلك ظلت عمليات المواجهة محدودة وفردية، غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م جعلت قضية الإرهاب قضية عالمية تطال بآثارها المأساوية القاصي والداني.

من هنا بدأت المواجهة بين الإرهاب والعالم، وتحركت الكثير من الدول، وفي مقدمتها تلك التي كان للإرهاب عليها دور مؤثر وقوي، وجاءت الحرب على الإرهاب بكافة أشكاله وصوره .. وفي خضم هذا العمل الدولي المشترك كان لابد من توضيح اللبس الحاصل بين الإرهاب والإسلام عند البعض، ولم يكن ذلك يتم دون طرح رأي الإسلام فيما جرى وتعريفه للإرهاب والإدانة الواضحة والصريحة من قبل الدول العربية والإسلامية لما جرى في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وقبل وبعد ذلك من أعمال إرهابية.

اليمن تحملت أضرار الإرهاب ونجحت في تطويق أطرافه

الإسلام يرفض العنف ويواجه الإرهاب بصرامة

موقف الإسلام واضح وجلي من الإرهاب .. فالإسلام دين السماحة واحترام المواثيق، ويحرم استباحة الدم الإنساني، ويدعو إلى المحبة والرحمة، ويحث على تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمعات، ويعتبر الأعمال الإجرامية من أفعال الحرابة التي يوجب العقاب عليها.

يقول الشيخ يحيى أحمد النجار، وكيل قطاع الإرشاد بوزارة الأوقاف والإرشاد، في ورقة عمل له قدمت في مؤتمر الإرشاد الذي عقد مؤخراً : إن الكثير ممن لا يملكون تصوراً صحيحاً لفقه الحرب في الإسلام من الجماعات الإرهابية، يطرحون بقوة فقه الحرب، ظانين أنهم يقيمون علم الجهاد، غير أن مسؤولية إعلان الحرب تقع على عاتق والي أمر المسلمين وحده - رئيس الدولة وقائدها - وهو من يقوم بإعلان الجهاد وتحديد الأسلوب الأنسب لمواجهة العدو بهدف الدفاع عن الدولة في وجه معتدٍ أو تأمين حدود الدولة.

ويستشهد النجار بحروب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، التي كانت تضبطها أخلاقيات محددة وصارمة مثل عدم التعرض للأطفال والنساء والشيوخ والرهبان والعزل (المدنيين عموماً)، وعدم قطع الأشجار أو إيذاء الحيوانات (الحفاظ على البيئة)، وعدم محاربة المعاهد أياً كانت، والنهي عن قتل من يشهد بشهادة التوحيد.

مبادئ إسلامية

□ ويوضح النجار المبادئ الإسلامية في مواجهة الإرهاب، إذ يطرح أن الشريعة الإسلامية شريعة سمحة صالحة لكل زمان ومكان، وأن التسامح في الشريعة مبدأ طبقه المسلمون مع غيرهم، مشيراً إلى أن اهتمام الإسلام بالمعاهدات والمواثيق كبير جداً، ويعتبر من الدلائل على رفض الشريعة للعنف والإرهاب .. قال تعالى : «إلاّ الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين» .. كما أن الإسلام يحرم الدم الإنساني .. قال تعالى : «من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو سعى فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً».

عقاب الحرابة

□ وحسب ورقة الشيخ النجار، يتضح أن الإسلام بكل تعاليمه يحث ويعمل على إيجاد مجتمع تسوده المحبة وتذوب فيه الفوارق .. كما أن الإسلام يؤكد على الرحمة، ومن خلال أهدافه ومبادئه وقيمه يسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على النظام، وذلك بتطبيق الحدود الشرعية .. وبهذا لا يترك الإسلام أي ثغرة ينفذ من خلالها الإرهابيون والمخربون لتنفيذ أعمالهم وتحقيق مآربهم، ولذلك جاءت عقوبة جريمة الحرابة بما يتناسب مع هذه الجريمة الخطيرة على أمن المجتمع.

من هنا يبدو جلياً أن ظاهرة الإرهاب العالمية عمل إجرامي تخطط وتدبر له منظمات إرهابية عالمية تحت مسميات عدة، حيث تستغل الشباب في أعمالها، وليست هذه الأعمال مرتبطة بدين معين أو بمذهب أو ببلد أو بثقافة معينة، وبهذا تسقط المزاعم التي تزج بالإسلام في خانة الإرهاب كدين وسلوك مجتمعات .. وزاد من توضيح تلك الصورة مواقف الدول الإسلامية التي كانت الأولى والسباقة إلى التعرض لهجمات الإرهابيين، فموقفها جاء مسانداً لجهود مكافحة الإرهاب بشتى السبل، أمنية وقضائية وفكرية حوارية موجهة إلى المغرر بهم من الشباب الضال.

شرارة الإرهاب

□ عندما لامست أول شرارة من نار الإرهاب جبين العالم كنا نحن في اليمن قد شبعنا ألماً من لهيبها الذي طال جميع مصالحنا، وامتدت ألسنته الظالمة بنتائجها السلبية إلى معظم البيوت اليمنية، تاركة وراءها غصة ووجعاً تفردنا في تحمله لسنوات، وتعرضت مصالحنا للخطر، وتحمل مجتمعنا أعباءً إضافية ساعدت في إبطاء حركة التنمية والبناء .. وظلت بلادنا لبضع سنوات تكافح الفكر والأعمال الإرهابية بصرامة وصمت ابتداءً بحوادث خطف السياح الأجانب، ومروراً بالتفجيرات التي كانت تستهدف مصالح أجنبية، وانتهاءً بالتعرض للقوات المسلحة ونصب الفخوخ والكمائن لأبنائها .. حينها كان العالم ينظر إلينا على أننا دولة خطرة ويُحذّر أبناءه من زيارة اليمن، ولم يكن قد استوعب أنها قضية عالمية لا تعترف بوطن ولا بجنسية، وأن الكل غير مؤمّن بالنسبة للإرهاب.

بضع سنوات إرهابية أحسن مجتمعنا خلالها في التعامل مع قضيته بخصوصية وإتقان مفردين، وعرف متى يفاوض ويستخدم اللين في إنهاء القضية والوصول إلى حلول سلمية دون تعرض أحد للهلاك، ومتى يستخدم الحزم والصرامة المؤدية إلى النتيجة المطلوبة .. حينها لم يكن الآخرون قد أدركوا أن ما تتعرض له اليمن من عمليات إرهابية ليست من نتاج أبناء اليمن أو معظمها ليس كذلك، بل إن هناك مؤامرة خارجية لا تستهدف اليمن بقدر ماتستهدف العالم، لكنها بدأت في التنفيذ من هنا، فجنينا نحن شؤم الثمار. تثبت ذلك النتيجة التي أجبر العالم على سماعها في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وقبلها كانت قوات الأمن قد أحبطت عدة مخططات اختبرت اليمن مسرحاً لتنفيذها، وحين تم القبض على الفاعلين تبيّن أنهم من جنسيات مختلفة .. ونجحنا نحن في تقليص تلك الأعمال وتحجيم أضرارها، وبدأ العالم يتجرع مرارتها.

لغة الحوار

□ حينما أعلن الإرهاب أنه غير ذي وطن أو جنسية، صحا العالم على أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ليتلقى هذه المعلومة شديدة الوقع صريحة المعنى لتثبت للعالم كم كان مخطئاً في تحميل اليمن أعباء الإرهاب وتسمية بعض الدول كمواطن له أو أماكن خطرة .. حينها كنا نحن قد قطعنا شوطاً كبيراً في الحد منه وتجفيف منابعه وتصحيح ما يمكن تصحيحه، حتى لا تقود بعض المعطيات المغلوطة إلى نتائج غير مرضية، فأصبحنا أصحاب خبرة في التعامل مع مثل هذه القضايا.

أعلن المجتمع الدولي الحرب على الإرهاب أو مكافحة الإرهاب، وكنا نحن أدرى بمصيبته وآثاره، باعتبارنا كنا المستهدف الأول، فكثفت الحكومة اليمنية جهودها في المشاركة في الحملة الدولية على الإرهاب بعد أن اقتنع العالم بأنها ظاهرة دولية.

وقع الحادثة الإرهابية الأولى شوش الفكر عند بعض الدول، وخلط أوراقها، فأصبحت تتصرف بغير حساب أو دراية، بينما كنا نحن قد قمنا بدراسات واقعية ومنطقية لهذه الظاهرة.

اليمن نموذجاً

□ يقول القاضي حمود الهتار، رئيس لجنة الحوار مع الشباب المغرر بهم، في ورقة عمل : لقد وقفت الحكومة اليمنية وقفة جادة أمام مشكلة الإرهاب التي أصبحت ظاهرة عالمية، حيث قامت بدراسة هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها ومظاهرها ووسائل القضاء عليها، ووضعت سياسة لمكافحة الإرهاب.

هذا التوجه قام على مجموعة من المرتكزات التي سبقت العمل بالعقل والكلمة قبل اليد واستخدام القوة، لأن الحكومة اليمنية والمجتمع اليمني أدرك تماماً أن الخطر الأكبر هو خطر الفكر، وهو الذي يقود إلى الأعمال الظاهرة التي يتضايق منها العالم.

وقد أشار الحبيب زين العابدين الجفري في أحد حواراته إلى أن «الخطر الحقيقي الذي لم ينتبه له العالم هو الخطر الفكري، خطر بناء الإنسان الذي يضيع».

ومن هذه القناعة انتهجت الحكومة والمجتمع اليمني طريق الحوار الفكري كواحد من مرتكزات سياستنا لمكافحة الإرهاب والعمل على اقتلاع الجذور الفكرية للتطرف والإرهاب واتخاذ التدابير الفكرية الكفيلة بمنع الجريمة قبل وقوعها، وهذه ليست سياسة حديثة العهد أو استجدت بتجديد ظاهرة الإرهاب، بل إنها نهج وسياسة ثابتة لبلادنا، حيث يقول القاضي الهتار في ذات الورقة : إن الحوار مع الشباب العائدين من أفغانستان وغيرهم ممن لديهم قناعات فكرية مخالفة لما هو عليه جمهور العلماء المسلمين، بعد امتداداً لنهج الرئيس علي عبدالله صالح في حل المشكلات الفكرية والسياسية عن طريق الحوار منذ تسلمه زمام الحكم في بلد الإيمان والحكمة، ليس مع الإسلاميين فحسب، بل مع كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية الموجودة على الساحة اليمنية.

وقد تفردت اليمن باتخاذ هذا الأسلوب في مواجهة الإرهاب، إيماناً منها بأن الفكر - أياً كان نوعه - لا يواجه ولا يقنع صاحبه إلاّ بالفكر، لأن كل عملية إرهابية لابد لها من فكر تستند إليه وتنطلق منه أياً كانت ديانة من يقوم بتلك العملية، والحوار هو السبيل الأمثل لحل المشكلات الفكرية، وهو الأداة الفاعلة لتغيير القناعات والسلوك وتصحيح المفاهيم الخاطئة .. وحين يحتكم الجميع إلى الحوار بالحجة، التزاماً بآداب الحوار، يكون من الضروري الخروج بنتائج واتفاقات.

وقد بين الهتار في ورقة عمله مجموعة من النتائج، أهمها : نبذ العنف والتطرف والإرهاب بكافة صوره، ووجوب طاعة ولي الأمر، والالتزام بالقانون والدستور، والمحافظة على أمن واستقرار البلد، واحترام حقوق غير المسلمين، وعدم المساس أو التعرض للمصالح الأجنبية التي تربطنا بهم معاهدات.

وهكذا استطاعت بلادنا أن تحارب الإرهاب باللغة والفكر، ونجحت في تخليص الكثير من المغرر بهم والذين كانوا مشاريع إرهابية قادمة، من فكر مدمر، وفتحت أمامهم باب الأمل والعودة إلى جادة الحق وتصحيح المفاهيم الخاطئة وترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد وتجنيبها ويلات وأخطار الفكر الإرهابي، لتصبح اليمن ذات تجربة ناجحة في هذا المجال، يطلب منها المساعدة وعرض تجربتها للاستفادة منها .. وهذه نتائج حكمة وتحكيم العقل وحسن التصرف في القضايا التي أضرت بمصالح الجميع وشغلت العالم أجمع.

أشواق الفكر

عبدالكريم الخميسي

الغيب.. والحياة

■ من عظمة الدين الإسلامي الحنيف أن «الغيبيات» فيه لا تؤثر سلباً على مقتضيات الحياة، ولا تتسبب في تعطيل موجبات التطور .. بينما نجد في المقابل أن غيبيات الديانات «المحرفة» تدفع الإنسان إلى الاتكالية والخنوع.

■ واللافت أن الغيبيات في الإسلام تسمى «علماً»، فيقال : علم الغيب، مما يعني أن المؤمن يتقبل «الغيبيات» من منطلق «العلم» بضرورتها كاختبارات يختبر بها درجة إيمانه.

■ فحينما نتلو قوله تعالى : «ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي»، ندرك أن الإنسانية لم تخسر شيئاً بعدم اكتشاف هذا السر الغيبي العظيم، لا سيما وقد انكشفت لنا المئات، بل الملايين من أسرار الله في هذا الكون، تلك «الأسرار» التي لو حجبت عنا لتوقفت بنا الحياة عند نشأتها الأولى!!

■ وقس على ذلك جميع الغيبيات الأخرى كالجنة، والنار، والملائكة، وغيرها .. فإلى جانب كونها لا تشكل كوابح للعقل والعلم فإنها تؤدي مهامها الإيجابية «كحوافز» أو «زواجر» للإنسان، تساعده على الاستقامة، والطموح، والأمل.

■ ولو استعرضنا كمية «الغيبيات» المنصوص عليها في القرآن الكريم لوجدنا أنها لا تساوي شيئاً بجانب الكم الهائل من الأسرار الكونية التي يحثنا الإسلام على التفكير فيها واكتشافها بالبحث والتجربة والاستنباط .. والشواهد القرآنية على ذلك لا تعد ولا تحصى .. وجمعة مباركة.

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

اليمن تحتفل باليوم العالمي للسكان الأحد القادم:

قضايا السكان والصحة الانجابية.. اهتمام متزايد وتحسنات نسبية

■ صنعاء/ سبأ/

تحتفل اليمن مع دول العالم باليوم العالمي للسكان ١١يوليو من كل عام وسط تقييم رائع للتجربة اليمنية في مجال الأنشطة السكانية والتعامل مع قضاياها خلال ما يزيد عن عقد من الزمن بهدف إيجاد توازن بين حجم الموارد المتاحة، واحتياجات السكان منها لتحقيق التنمية المستدامة، في ظل الانفجار السكاني.

وأوضح الأخ أمين معروف الجند أمين عام المجلس الوطني للسكان ان محافظة تعز ستشهد احتفالاً خطابياً وكرنفالياً شبابياً احتفاء بالمناسبة بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة كما ستقام العديد من الندوات التوعوية بالقضايا السكانية واحتياجات الشباب في محافظات لحج، ابين، عدن، المحويت وعمران.

وأشار الجند الى ان اختيار مدينة تعز لاقامة الاحتفال باليوم العالمي للسكان في إطار تنفيذ توجيهات رئيس الوزراء بتوزيع هذه الفعاليات على مستوى المحافظات كان بناء على الكثافة السكانية التي تضمها المحافظة حيث تعتبر من أكبر محافظات الجمهورية كثافة في السكان ما ينتج عنها من مشاكل وقضايا سكانية وانجابية صحية.

وتحظى القضايا السكانية باهتمام واسع من قبل الدولة لتحقق من خلالها التنمية المستدامة، باعتبار الانسان غاية التنمية ووسيلتها خاصة مع اتساع المشاكل السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية الناجمة عن الانفجار السكاني.

وقد تبنت الدولة السياسة الوطنية للسكان والتي تستند إلى مجموعة من آليات التنفيذ المؤسسية والتشريعية والاعلامية اضافة إلى مبدأ الشراكة في العمل السكاني من خلال اسهام كافة الجهات الفاعلة في المجتمع على المستوى الرسمي والشعبي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للبرامج والمشاريع والانشطة السكانية على المستويين المحلي والمركزي.

وتطور الاهتمام بالقضايا السكانية تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية فعلى وجه التحديد منذ ثمانينيات القرن الماضي بدأ الاهتمام بالقضايا السكانية في اليمن ونوقشت لأول مرة في إطار الاسلام خلال المؤتمر المنعقد بصنعاء عام ١٩٨٩م والذي تمخض عن بلورة رؤية وطنية في إطار تعليم الدين الاسلامي الحنيف لمعالجة قضايا تنظيم الأسرة.

وكانت القضية السكانية قد طرحت بعد تحقيق الوحدة الوطنية المباركة مباشرة احدى أهم التحديات التي تواجه العمل التنموي للدولة الحديثة وتوجت الجهود الرسمية الهادفة إلى التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية للقضايا السكانية باعداد الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠م وهي اول وثيقة وطنية للسياسة السكانية وتضمنت اهدافا ديموغرافية وصحية محددة وباقرار هذه الوثيقة دخلت إليمن مرحلة جديدة في تعاملها مع القضايا السكانية مهدت لحصول نقلة متقدمة في هذا المجال.

وتجسيدا لتلك المرحلة الجديدة فقد شهدت إليمن بعد ذلك انعقاد ثلاثة مؤتمرات وطنية لمناقشة القضايا السكانية خلال عشر سنوات حيث انعقد اول مؤتمر وطني للسكان عام ١٩٩١م فيما انعقد المؤتمر الثاني في ١٩٩٦م اما المؤتمر الثالث فقد كان عام ٢٠٠٢م، المؤتمرات الثلاثة ناقشت الانفجار السكاني في إليمن والمشاكل السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية الناجمة عن ذلك الانفجار وابعاد تاثير تلك المشاكل على المسيرة التنموية في اليمن وكيفية الحد من الانعكاسات السلبية للمشاكل الناجمة عن الانفجار السكاني وقد خرجت ببرامج وخطوط عمل محددة الاهداف والمراحل للتعامل مع تلك القضايا.

وفي عام ١٩٩٢م تم انشاء اول جهاز رسمي على المستوى الاعلى للحكومة وهو المجلس الوطني للسكان ويترأس أمانته العامة رئيس الوزراء ويتولى هذا الجهاز مهام التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم في مجال القضايا السكانية إلى جانب مهمة رفع الوعي السكاني.

وقد أنجز هذا الجهاز خلال السنوات الماضية الكثير من الأعمال في مختلف المجالات المتعلقة بالقضايا السكانية والصحة الانجابية أبرزها دمج اهداف وبرامج السياسات الوطنية للسكان في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتضمنة في الخطتين الخمسيتين الاولى ٩٦-٢٠٠٠م والثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م إلى جانب اعداده البرنامج الوطني لرعاية الام والطفل وتنظيم الاسرة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦م ومراجعة وتحديث خطة العمل السكاني والسياسة الوطنية للسكان عام ٢٠٠٠م.

كما قامت الأمانة العامة للمجلس بالتعاون مع العديد من الجهات ذات العلاقة والمختصين بتنفيذ عدد من الدراسات التي تخدم السياسة السكانية شملت جوانب معرفة تطور الاوضاع السكانية وتقييم تداخلات الانشطة السكانية ووضع الخطط والبرامج بالاضافة إلى الدراسات الهادفة إلى تحديث السياسة السكانية ونشر الوعي السكاني والصحي من خلال حملات التوعية في مختلف محافظات الجمهورية واستخدام مختلف وسائل الاعلام.

و تواصلاً لجهود هذا المجلس الوطني في القضايا السكانية ونشر التوعية السكانية بها وربطها بخطط التنمية وسياسة الدولة وبرامجها المختلفة نجح المجلس في ادخال كثير من المفاهيم السكانية والصحة الانجابية ضمن المناهج الدراسية في مدارس التربية والتعليم لمختلف الصفوف الدراسية وفقا لخطط التربية والتعليم في تحديث المناهج عبر مراحل وصفوف مختلفة آخرها تحديث منهج الثالث الثانوي العام الدراسي القادم.

ولتعزيز حملات التوعية بالقضايا السكانية والصحية التي يقوم بها المجلس او يشرف عليها والتي حققت نجاحات كبيرة في نشر الوعي السكاني خلال السنوات الماضية خاصة ما يتعلق بالصحة الانجابية والتعريف او الممارسة بوسائل تنظيم الاسرة وأهميتها وانواعها عند غالبية الاسر في الحضر والريف قدم صندوق الامم المتحدة للسكان سينما متحركة تحتوي على احدث أجهزة عرض سينمائية متطورة لاستخدامها في اغراض نشر التوعية السكانية والصحية.

ولانجاح تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بالقضايا السكانية والصحة الانجابية فقد تم اشراك العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية في تنفيذ برامج ومشاريع متعلقة بالسكان فعلى الجانب الرسمي تم اشراك الوزارات المختلفة في تنفيذ تلك البرامج والمشاريع السكانية من خلال الادارات التي تم انشاؤها ضمن هيكلها التنظيمي أبرزها الادارة العامة للصحة الانجابية في وزارة الصحة العامة والسكان ومركز التدريب والدراسات السكاني بجامعة صنعاء ومركز الدراسات السكانية في الجهاز المركزي للاحصاء واللجنة الوطنية للمرأة.

كما تم اشراك الجهات غير الحكومية من جمعيات ومراكز تقديم الخدمات الصحية والسكانية او مراكز رعاية الاسر اليمنية أبرزها جمعية رعاية الاسرة اليمنية وجمعية الاصلاح الخيرية بالاضافة إلى جهات اخرى غير حكومية اشركت في تنفيذ بعض الانشطة التي تخدم تحقيق اهداف السياسة السكانية على المستوى الوطني والمحلي.

وتجسيدا لصدق الاهتمام الرسمي وتوجهات الدولة للتعامل مع القضايا السكانية من أعلى المستويات والسلم الحكومي لانجاح كافة البرامج والانشطة المتعلقة بالسكان والصحة الانجابية فقد تم انشاء لجنة دائمة للصحة والسكان في كل من مجلسي النواب والشورى للتعامل ومراعاة القضايا السكانية والانجابية في التشريعات القانونية والقرارات والاتفاقيات الحكومية المختلفة والتعامل معها برؤية واضحة ومدركة لكافة الابعاد والانعكاسات السلبية والايجابية لها والبرامج والسياسات الخاصة بها.

وأشار تقرير للمجلس الوطني للسكان ان الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية لمختلف الجهات التي اشتركت في تنفيذ برامج ومشاريع سكانية وانجابية في احداث تحسن في بعض المؤشرات السكانية حيث انخفض معدل الخصوبة الكلية ٨ر١ طفل لكل امرأة إلى حوالى ٦ أطفال ومعدل الوفيات الخام من ٢١حالة وفاة لكل ألف مولود إلى حوالى ١٠ حالات وفاة خلال الاعوام ١٩٩٠-٢٠٠٠م.

كما انخفضت معدلات وفيات الاطفال والرضع وارتفعت نسبة الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الاسرة بين النساء المتزوجات من ١٠ عام ١٩٩٢م إلى ٢٣ عام ٢٠٠٣م.

وقال التقرير ان المؤشرات بينت ارتفاع مستوى المعرفة بخدمات تنظيم الاسرة خلال التسعينات من القرن الماضي لافتا إلى ان نتائج المسح الديموغرافي الثاني لصحة الام والطفل عام ١٩٩٧م بينت ان نسبة ٨٤٪ من النساء المتزوجات يعرفن على الاقل وسيلة واحدة من وسائل تنظيم الاسرة و٧٩٪ منهن يعرفن على الاقل وسيلة واحدة من الوسائل الحديثة بعد ان كانت هذه النسبة عام ١٩٩٢م ٦٠٪ و٥٣٪ على التوالي.

ونوه تقرير المجلس الوطني إلى ان تلك الجهود والانشطة السكانية تواجهها العديد من الصعوبات والعوائق تتركز أهمها في شحة الموارد والامكانيات وضعف البناء المؤسسي والاداري لدى الجهات الحكومية ونقص في الكوادر الفنية المتخصصة في مجال القضايا السكانية والتجهيزات اللازمة لذلك.

بالاضافة إلى ان هناك شريحة واسعة من السكان في الريف والمناطق النائية ما تزال خارج إطار تغطية البرامج والانشطة السكانية القائمة في ظل تركيز غالبية الجهات في عملها السكاني على الوسط الحضري على وجه الخصوص وضعف مساهمة المجتمع المدني في جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة والاشراف في مجال العمل السكاني ما نتج عنه تدني مستوى الممارسة لتنظيم الاسرة في الريف وبقاء معدلات النمو السكاني والخصوبة والوفيات من أعلى المعدلات في العالم.

عموماً القضايا السكانية واسعة وشائكة وتحدياتها تكتسب كل يوم وجها جديداً ويبقى التعامل معها بالتوزيع على مختلف الفئات السكانية خاصة فئة المراهقين والشباب من أهم القضايا الفاعلة والعاملة في العملية التنموية المنشودة لتحقيق الخروج من مجملها بمعادلة سكانية اقتصادية عادلة تضمن التوازن بين الموارد المتاحة والمتطلبات السكانية المتزايدة.